

بغداد يشرع أبوابه لفرنسا... اقتصادياً

بايدن يحط فجأة في عاصمة الرشيد: المصالحة ضرورة للاستقرار

العراق

سارعت فرنسا إلى بعث رسالة إلى العراق إثر «إعادة انتشار» قوات الاحتلال الأميركي: ندرك القيمة الاقتصادية التي يمثلها السوق العراقي بالنسبة إلينا، وسنسعي إلى عودة اقتصادية قوية إلى هذه البلاد. في هذا الوقت، حط نائب الرئيس الأميركي جو بايدن مساءً في عاصمة الرشيد «لتوجيه» حكامها

بغداد - الأخبار

بعد ساعات من وصول رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فييون إلى بغداد، حط نائب الرئيس الأميركي في عاصمة الرشيد موفداً من رئيسه باراك أوباما، ليلتقي الرئيس جلال الطالباني ورئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس البرلمان إباد السامرائي «وليضح لهم أهمية السعي إلى إرساء المصالحة الوطنية في البلاد لضمان استقرار الساحة العراقية بما أنّ واشنطن تجدد التزامها بمواعيد الانسحاب بموعد الاتفاقية الأميركية - العراقية» بحسب ما جاء في بيان للبيت الأبيض.

ورافق فييون وفد يضم رؤساء 30 من كبريات الشركات الفرنسية، ليشهد على توقيع رزمة من الصفقات الاقتصادية، تدشيناً لعودة فرنسية مظفرة لبلاده غداة إعادة انتشار قوات الاحتلال الأميركية. وأبرز مرافقي فييون كانوا وزيراً الاقتصاد كريستين لاغارد، ورئيسة منظمة أرباب العمل لورانس باريزو، ورئيس المجموعة الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية eads لوي غالوا، ورئيس مجلس إدارة شركة «لافارغ» برونو لافون، والمدير العام لعملاق النفط «توتال» كريستوف دي مارجوري، ورئيس مجلس إدارة شركة «فيوليا» هنري بروغليو، والمدير العام لشركة «سوين» جان لوي شوساد.

وغطت الاتفاقيات مع الطرف العراقي معظم المجالات الاقتصادية، في التعاون وحماية الاستثمارات الفرنسية على الأراضي العراقية والصفقات العسكرية والنقل الجوي والتدريبات الدفاعية وإنشاء الطرق وعقود التحليلات الاستراتيجية التي سيهتج بها مكتب تمثيل المصالح الاقتصادية الفرنسية في العراق، الذي سيُدشن قريباً في بغداد. اتفاقات رعى توقيعها رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وفييون، الذي اعترف بأن «الشخصيات التي حضرت معي اليوم جاءت بنية قوية لتطوير



اتهم رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، نيجيرفان البرزاني (الصورة)، أمس، «جهات» بمحاولة تقليص مكتسبات الشعب الكردي «التي تحققت بتضحياته الكبيرة»، وذلك أمام حشد من المواطنين الأكراد في محافظة دهوك الكردية. وذكر نيجيرفان البرزاني بأن الأكراد أسهموا بفاعلية «في بناء نظام سياسي جديد في العراق، ولنا الحق في الحصول على حقوقنا المشروعة».

وكان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني قد نفى أول من أمس أن يكون قد تنازل عن أي شبر من المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الاتحادية، التي يطالب الأكراد بموجب دستورهم الجديد، بضمها إلى الإقليم، وفي مقدمها كركوك ومدن وبلدات أخرى في محافظات نينوى وديالى وواسط. (يو بي أي)

المالكي ومدير عام «توتال» كريستوف دي مارغري في بغداد أمس (رويترز)

شركة ترفض القدوم».

بدوره، رأى غالوا أنّ «الخطوط الجوية العراقية لديها فقط طائرات من طراز بوينغ الأميركية، وهذا بالنسبة إليّ يعد استغراباً». وتابع: «نحن نقدم خدماتنا في جميع مناطق الخليج، فلماذا لا يكون لنا هذا الدور في العراق».

وتوجه فييون، بعد ظهر أمس إلى السليمانية في كردستان العراق حيث استقبله الطالباني.

أما المالكي، فذكر بأنّ لـ«الشركات الفرنسية

نشاطاتها في العراق».

وفيما بقي كلام فييون دبلوماسياً، قال مسؤول حكومي فرنسي مرافق لرئيس حكومته للصحافيين إنّ «العراقيين يريدون أن يتحرروا من الوصاية الأميركية، لهذا يريدون أن يعملوا مع مستثمرين آخرين يعرفونهم جيداً، بينهم فرنسا».

وأوضح المسؤول الفرنسي أنه «إذا كان بمقدورنا، فإننا سنجلب كل الشركات الفرنسية الأربعين العملاقة إلى هنا، ولا

تاريخ في العراق، ولها رغبة وتصميم على العودة بعد انقطاع اضطراري»، وأشار إلى أنّ «العراق يطمح إلى أن يكون هناك، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، تعاون سياسي وتبادل في مؤسسات المجتمع المدني».

على صعيد متصل بإعادة انتشار قوات الاحتلال، لم يستبعد وزير الدفاع العراقي عبد القادر العبيدي أن تستدعي حكومته القوات الأميركية إلى المدن مجدداً، إذا خرج الوضع الأمني عن سيطرة القوات

... ويبقى اجتياح العراق «مؤامرة نفطية» بامتياز

تقرير

هذا التقويم هو تحديداً ما قامت به الإدارة الأميركية بقيادة تشيني. وجرى اجتياح العراق، لكن من دون احتساب «العواقب» التي تمثلت بفوضى أمنية وسياسية شاملة لم يستطع الأميركيون السيطرة عليها. وهم إذ يعلنون الانسحاب من المدن، فإن العراق يُطلق عملية تطوير صناعته النفطية التي كانت السبب الأساسي للاجتياح.

لكن الجولة الأولى من عقد الاتفاقات كانت معقدة جداً، حيث رفعت بغداد سقف مطالبها إلى الحدود القسوى، ولم يتفق إلا مع شركة واحدة هي كونسورتيوم تقوده «BP». واتسم المزاد العلني بطابع الفشل. غير أن رئيس الوزراء، نوري المالكي، رفض هذا التوصيف، مشيراً إلى أن بلاده ترعى مصالحها «بنوع من التعاقد في مجال النفط» بعد 8 أعوام على وقوعها في فخ المؤامرة النفطية الأميركية.

(الأخبار)

وزير خارجية في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب، عمل محامياً بارزاً في قطاع النفط. وهو كان أحد أبرز الوجوه في عملية إعادة فرز أصوات ولاية فلوريدا في الانتخابات الرئاسية عام 2000 التي أوصلت جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض.

التقرير شدد على أنّ «العراق يبقى عاملاً يمنع الاستقرار في عملية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية من الشرق الأوسط». وهذه العبارة تكفي لإطلاق صفاة الإنذار مجدداً في شأن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة التي تعد المستهلك الأول للنفط.

كذلك يتطرق التقرير إلى فكرة أنّ الرئيس العراقي الراحل «صدام حسين أظهر نيات للتهديد باستخدام سلاح النفط، لذا على الولايات المتحدة إجراء إعادة نظر شاملة متعلقة بسياساتها حيال العراق» ولها جوانب تقويم «عسكرية واقتصادية وسياسية - دبلوماسية».

استراتيجية للقرن الـ21»، الذي انتهى إعداده في نيسان عام 2001، أي قبل الاجتياح بعامين، ظهرت دعوة واضحة من المديرين التنفيذيين للشركات النفطية الأميركية الكبرى لاجتياح العراق بهدف السيطرة على نفطه.

اللافت في التقرير هو أنّه أُعدّ مكتب نائب الرئيس حينها، ديك تشيني، من «معهد جيمس بايكر للسياسة العامة والمجلس الأميركي للعلاقات الدولية»، وهذان المجمعان البحثيان يمثلان تقارباً واضحاً مع الصناعة النفطية ومطابخ السياسة الخارجية.

فاللجنة الاستشارية التي أسهمت في صياغة التقرير ضمت المدير التنفيذي في شركة «Shell» النفطية لويس جيوستي، والمدير الإقليمي لشركة النفط البريطانية «British Petroleum»، والمدير التنفيذي لشركة «ChevronTexaco» دايفيد أورابلي.

كذلك فإن جيمس بايكر، قبل أن يصبح

«اجتياح العراق بهدف السيطرة على نفطه»، فرضية دغدغت عقول البراعماتيين وغير العاملين على حد سواء في حقول السياسة والتخطيط الاستراتيجي والاقتصاد. قد تكون ظهرت ظهوراً خيالياً في بعض المقالات والتعليقات الصحافية الشرقية والغربية، لكنها تبقى إلى حد بعيد الحجة الأكثر منطقية لتبرير اجتياح بلاد الرافدين من ذريعة أنها «محكومة من ديكتاتور». فالعالم مليء بالمتسلطين وبالأنظمة القمعية، لكن العراق لديه احتياطي نفطي مؤكّد يبلغ 115 مليار برميل، وفقاً للتقديرات في عام 2008.

وبعد الاجتياح بأكثر من 7 سنوات، وتزامناً مع إعادة تمركز القوات الأميركية وخرجها من المدن العراقية، تظهر من جديد عقدة أسباب الاجتياح ومعها عقدة بقاء الولايات المتحدة سجيبة احتياجاتها الطاقوية.

فبحسب تقرير «تحديات سياسية

اللافت في جولة العقود النفطية العراقية التي تمت أمس، هو أنها تزامنت مع إعادة تمركز القوات الأميركية في بلاد الرافدين. هل تمت المهمة العسكرية وحان «حصار الوقود»؟ هذا ما كان يتمناه مدير الشركات النفطية وإدارة ديك تشيني»